تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

اتفاقية المياه
العهد الجديد للعلاقات العراقية _ التركية

أنس سعد عبد العزيز

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

اتفاقية المياه: العهد الجديد للعلاقات العراقية _ التركية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية

أنس سعد عبد العزيز / باحث وأكاديمي عراقي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المقدمة:

بعد تراجع تهديد الجماعات الإرهابية، فإن الخطر الداهم للعراق ولمستقبل الأجيال القادمة يتمثّل بشحّة المياه، وتفاقم الجفاف، وتراجع هطول الأمطار، إذ تُصنّف الأمم المتحدة العراق من البلدان الخمسة الأكثر تأثّراً بالتغيّر المناخي في العالم، لكن الأمر لا يقتصر على الاحتباس الحراري فحسب، وإنما على السياسات التي تتّبعها دولة المنبع (تركيا) من بناء السدود، الذي أعقبه انخفاض الحصص المائية للعراق، مما جعلها سبباً مباشراً في تفاقم الأزمة، وعلى إثر ذلك وضعت هذه التحوّلات الحكومةَ العراقية أمام تحدٍّ حقيقي لمواجهة معضلة الجفاف، والذي استدعاها إلى أن تعقد اتفاقاً مع تركيا، لم يخلُ من تساؤلات كثيرة، لا تتعلّق بالمياه فحسب، وإنما بالأبعاد الأُخرى الكامنة التي تختبئ خلف المضامين المباشرة للاتفاقية.

أولاً: إشكالية الأمن المائي في العراق

يتمثل الأمن المائي بقدرة الدولة على توفير المياه للأغراض الاستهلاكية، الزراعية والصناعية، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة، فضلاً عن قدرة الدولة في حماية مصادر مياهها، وهذا ما يجعله وثيق الصلة بالأمن القومي[1]، وفي هذا المنحى يعاني العراق إشكالية حقيقية في قدرته على توفير المياه، من نهريه العظيمين دجلة والفرات، أهم موارده في المياه السطحية، اللذان يغطيان ما يزيد عن 98 % من احتياجات البلد، ويواجه نقصاً حاداً في منسوب النهرين، نتيجة لعوامل كثيرة، لعل في مقدمتها، بناء السدود في دول المنبع، وسنوات الجفاف الناتجة عن تغيّر المناخ، الذي أدى إلى انخفاض هطول الأمطار، والتلوث، وسوء إدارة المياه نتيجة غياب السياسات المحلية الناجعة، هذه العوامل بمجموعها أثرّت بشكلٍ كبير على جودة وكمية المياه في البلاد[2].

1- عاصي عبد القادر، تهديدات الأمن المائي للأمن الوطني، واستراتيجيات إدارة ندرة المياه، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد9، العدد01، 2023، ص196.

2- Rashid, Hiwa, A. Abdul Rahim, and Haslinda Mohd Anuar. “Water Projects by Turkey and Iran: The Impacts on the Right of Iraq to Access Equitable Share of Water.” Resmilitaris 12.3 (2022): 1-23.

إلّا أن التأثير الأكبر اليوم لانحسار نهرا العراق هو عملية بناء السدود في تركيا، ضمن مشروع (الجاب)، الذي عمل كمنظومة خانقة للعراق مائياً، وخاصةً سد أليسو العملاق.[3]

لم يُعطِ العراق اهتماماً يوازي حجم هذه القضية الحيوية، على مدار العقود الماضية، ويعود ذلك إلى انخراطه بشكلٍ كبير في الحروب الخارجية والاضطرابات الداخلية، لذا فإن العراق أمامه طريق طويل قبل أن يستعيد أو يحقق إدارة فعّالة لموارده المالية، التي يهدر قدر كبير منها إمّا في مياه الخليج أو عن طريق التبخّر، نتيجة نقص التخطيط في الري، وحصاد المياه[4]. فالحكومات المتعاقبة منذ عقود مضت عملت على ترحيل المشكلة بدلاً من مواجهتها، أو قامت بوضع حلول مؤقتة تفتقد إلى الاستدامة أو معالجة جذور الإشكالية.

ثانياً: موقف البلدين وتضارب المصالح

على مدار سنوات طوال كانت مشكلة المياه واحدة من أهمّ القضايا الاستراتيجية والبيئية وراء تضارب المصالح بين بغداد وأنقرة، مؤدّاها الرؤى المتباينة بشأن الحصص المائية، وسياسات إدارة الموارد وترشيد الاستهلاك، ممّا جعل البلدين على طرفَي نقيض خلال سنوات طويلة. إلّا أن الإشكالية تكمن في الاختلاف الحادّ في نمط الفعل الاستراتيجي بين الدولتين؛ فبينما تتقدّم تركيا ضمن مشروع استراتيجي متكامل قائم على تمكينها من إدارة مواردها والسيطرة على المياه المتدفّقة نحو دول المصب، تتّسم سياسات العراق في المقابل بمنطق ردّ الفعل، الذي يفتقر إلى المبادرة والقدرة على خلق وضع تفاعلي متكافئ، يوازي الفعل الاستراتيجي لتركيا.

على الرغم من ذلك، فإن موقف العراق من حصصه المائية، مستنداً على حقوقه التاريخية المكتسبة والثابتة منذ القدم في مياه نهري دجلة والفرات، مدعوماً بالاتفاقيات والوثائق الدولية التي تؤكّد على المعيار الجغرافي في تعريف الأنهار الدولية، والذي ينطبق على نهري دجلة والفرات، طالما أنهما يخترقان في

3- رمضان حمزة، ولؤي ماهر، الأمن المائي في العراق إلى أين، في ظل الندرة المائية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمّان، 2023، ص22.

4- Al-Muqdadi, Sameh W., et al. “Dispute over water resource management—Iraq and Turkey.” Journal of Environmental Protection 7.8 (2016): 1096-1103.

جريانهما دول عدّة[5]. أمّا الجانب التركي فيرى أن النهرين بمجموعهما يشكّلان حوضاً واحداً، وبالتالي فهما نهران عابران للحدود، ولا يمكن إدراجهما كنهرين دوليّين وفقاً لدع claims هم، وبذلك أسّست على هذا الطرح مجموعةٌ من السياسات المائية القائمة على تأمين سيادتها المطلقة، متجاهلةً احتياجات الدول المتشاطئة الواقعة أسفل مجرى الأنهُر.[6]

ثالثاً: مضامين الاتفاقية بين بغداد وأنقرة

في العام الماضي وقع الرئيس (أردوغان) في بغداد، اتفاقية إطارية للتعاون في مجال المياه، واستكملت في الثاني من نوفمبر الجاري بتوقيع آلية تمويل بموجب الاتفاقية أعلاه بين البلدين، وتنصّ الآلية على تنفيذ مشاريع البنى التحتية لضمان الاستخدام الفعّال والمستدام لمياه العراق، تتضمن سدود صغيرة ومتوسطة، وتحقيق الفائدة الأكبر من مياه الأمطار، والحد من التلوث، وتمنح الشركات التركية عن طريق لجنة مشتركة تنفيذ تلك المشروعات، على أن يكون تمويلها من خلال نظام يعتمد على مبيعات النفط العراقي، وأن تكون الإطلاقات المائية والإشراف المباشر من قبل أنقرة لخمس سنوات قادمة، إلّا أن بعض بنود الاتفاقية لا تزال غامضة، خاصةً في ما يخص كميات تدفقات المياه وتحديد الحصص المائية.[7]

تشكّل هذه الاتفاقية أهمية خاصة كونها تمثّل بداية عهد استراتيجي جديد في العلاقات العراقية-التركية، ورفع مستوى التعاون بين البلدين لمعالجة أزمة شحّ المياه وإدارة الموارد المائية بعد سنوات من التوتر والجمود. ووصف رئيس وزراء العراق الاتفاقية بأنّها أحد الحلول المستدامة لمعالجة أزمة المياه التي تعصف بالعراق، بينما وصف وزير الخارجية التركي (فيدان) الاتفاقية بأنّها اتفاق تاريخي سيمهّد الطريق لإعادة تأهيل شبكات المياه بشكلٍ دائم، مؤكّداً أن هذه الاتفاقية هي أكبر استثمار للبُنية التحتية في تاريخ العراق.[8]

5- شيماء تركان صالح، الأمن المائي العراقي: بحث في الحقوق وإمكانيات الحلول، مجلة قضايا سياسية، العدد74، 2023، ص163.

6- هالة خالد حميد، إشكالية الأمن المائي في العلاقات العراقية التركية، دراسة في آليات التعامل الأمثل في قضية المياه، مجلة قضايا سياسية، العدد65، 2021، ص471.

7- العراق وتركيا، المياه مقابل النفط، https://www.bbc.com/arabic/articles/cjr0zl9ry0ro

8- للمزيد ينظر
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2025/11/03/iraq-turkey-sign-water-cooperation-mechanism

رابعاً: تحليل للمضامين غير المعلنة

عند النظر إلى الاتفاقية من منظور تحليلي ونقدي، يستدعي الأمر وضعها ضمن إطار أوسع يشمل البيئة المحلية العراقية مع مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والبيئية، بالإضافة إلى السياق الإقليمي الأوسع. وهذا يقود بالضرورة إلى مجموعة تساؤلات جوهرية، لعلّ أهمّها: لماذا وقّعت الحكومة العراقية الحالية الاتفاقية بينما لم تتخذ الحكومات السابقة خطوات حقيقية في هذا الاتجاه؟ والسؤال الآخر هو: كيف يمكن استكشاف مضامين وأبعاد الاتفاقية في ظل البيئة الإقليمية الراهنة؟

لم تتعامل الحكومات المتعاقبة في العراق بشكلٍ جدي مع إشكالية الأمن المائي؛ فعلى مستوى البنى التحتية، لم يتخذ العراق خطوات حقيقية في تطوير هذه البنى وتوسعتها من أجل أن تكون قادرة على حصاد المياه من مصادره المختلفة، بالإضافة إلى فقدانه الأساليب الحديثة في الري والزراعة، بشكلٍ يتوافق مع التحديات الحقيقية لشحّ المياه وتغيّر المناخ. وبذلك، لم يستطع العراق أن يدحض الادعاءات التركية الخاصة بالبنى التحتية، ممّا أضعف موقفه التفاوضي. وعملية ترحيل المشكلات تلك من حكومة إلى أخرى جعلتها تتفاقم حتى أصبحت خطراً محدقاً، ولا يمكن للعراق في اللحظة الراهنة إطلاق خطة استراتيجية شاملة في موضوع الهدر في المياه أو حصادها من أجل تحسين موقفه التفاوضي، كون ذلك يحتاج إلى فسحة زمنية كبيرة، وهو ما لا تملكه بغداد، إذ عندها سوف تكون الأنهار قد جفت تماماً، وهجرة المزارعين تزداد اضطراداً.

إذن، ما الذي يمكن أن يقدمه العراق لرفده بحقوقه المائية؟ أو بعبارة أخرى، ما الذي تملكه بغداد من أوراق ضغط تجاه تركيا؟ الملفت هنا أن بغداد لا تملك سوى دفوعاتها القانونية وحقها التاريخي في النهرين باعتبارهما يمتدان في عمق الأراضي العراقية أكثر من دولة المنبع، وهذا وحده غير كافٍ. أما عوامل الضغط الأخرى، كالتبادل الاقتصادي، فإنها تعاني من فجوة كبيرة ليست في صالح بغداد، بالإضافة إلى أن العراق لم يكن قادراً على توظيف حزب العمال الكردستاني من أجل أن يرسّخ حالة ندية في التعامل مع تركيا.

في نهاية المطاف أدركت بغداد أن اختلال ميزان القوة بينها وبين أنقرة، واتساع الفجوة في الإمكانيات التي يصعب ردمها في الوقت الراهن، أو في المستقبل المنظور، يعد العائق الأبرز في تجسيد موقف استراتيجي للعراق في إطار علاقات الأنداد، أو القائمة على نوع من التكافؤ، في المقابل فإن استمرارية سياسة تركيا في تقليص الحصص المائية بذريعة انعدام البنى التحتية في العراق ومساهمته في هدر المياه، لا تمثل سوى جزء من الحقيقة، إذ عمدت تركيا إلى الاستثمار في امتناعها عن رفد العراق بإطلاقات مائية، من خلال استراتيجية قائمة على مقايضة ملف المياه بملفات أُخرى، مثل التعاون الأمني في موضوعة حزب العمال الكردستاني، والتعاون الاقتصادي، وانخراط الشركات التركية بشكلٍ أكبر في السوق العراقية.

لقد تمسّكت الحكومات السابقة بمواقف صلبة تجاه أنقرة، إذ أنها كانت تطالب بحصص ثابتة وعادلة للعراق، وفقاً للقانون الدولي، وربما رفضت ما قد يفسّر بكونه تنازلاً عن إدارة الموارد المائية للبلد، أو عملية ربط الملفات، لكن تفاقم الأزمة المائية في العراق، من جفاف وشح المياه، وتزايد الضغط الشعبي، جعل الحكومة الحالية أقل قدرة على التمسّك بالمطالب التي أقرّتها نظيراتها من الحكومات السابقة، إضافةً إلى ذلك فإنها ليست قادرة على مواجهة ضغط فعّال تجاه أنقرة، ومن ثم فإن الحكومة الحالية لم يكن لديها خيارات واسعة، وكان لا بدّ أن تكون أكثر مرونة لتجاوز الأزمة، لذا يمكن القول إن فقدان التوازن بين أنقرة وبغداد، وتفاقم خطر الجفاف، أهم الأسباب التي قادت الحكومة الحالية إلى هذا التوافق.

في سياق آخر، تحاول تركيا، كدولة منبع، توظيف ميزتها الجغرافية إلى أقصى حد ممكن لتحقيق تقدّم في ملفات أخرى. وإذا كانت الاتفاقية في ظاهرها تمثّل حلاً لإشكالية الأمن المائي، فإنها لا تخلو من أبعاد أكثر عمقاً، تتضمن توظيف ملف المياه كورقة ضغط لمضاعفة مستوى حضورها وتأثيرها في العراق، كجزء من استراتيجيتها الأوسع للشرق الأوسط في توسيع رقعة تأثيرها الجغرافي، خاصةً مع تزايد الاضطراب الجيوسياسي في المنطقة، والمتمثل بتراجع النفوذ الإيراني وانخفاض مستوى الانخراط الأمريكي عسكرياً في العراق، وهو ما يُعد فرصة مؤاتية لأنقرة ورافعة لتعظيم مكاسبها وتعزيز نفوذها الجيوسياسي.

بينما تعيد تركيا تشكيل فضائها الإقليمي، يبدو أن العراق لا يملك إلّا أن يتكيّف معها، لافتقاده للأدوات الاستراتيجية أو بوصلة تحدّد سياسته الخارجية. فعندما كانت أنقرة تنتهج سياسات أمنية في دولتي المصب (العراق وسوريا)، تتخذ اليوم مساراً متعدّداً، في مقدمته التوسّع الاقتصادي الذي يمكن أن يجلب عوائد لا تقتصر على الاقتصاد، وإنما تشمل السياسة والنفوذ. وهذا قد يفسّر أن انخراط أنقرة في القضايا الإقليمية بشكلٍ أكبر منشؤه مقبولية دولية غربية ترى في تركيا البديل الأنسب لإيران، التي يراد احتواؤها وتحجيم دورها الاستراتيجي في المنطقة. وبذلك تمثّل تركيا قوة إقليمية قادرة على موازنة النفوذ الإيراني في المنطقة عامةً، وفي العراق على وجه الخصوص. في المقابل، فإن تراجع إيران في المنطقة ربما كان سبباً في زيادة هامش الحركة لصانع القرار العراقي، الذي قد يرى أن طهران باتت أقل تأثيراً على خيارات بغداد الاستراتيجية.

من الجدير بالذكر أن طهران قد تنظر بريبة إلى الاتفاقية الأخيرة بين بغداد وأنقرة، ليس لكونها قد تتيح لأنقرة نفوذاً على بغداد وحسب، بل لأن إيران تتخوّف من أن تمتد دبلوماسية المياه التركية إلى إيران ذاتها، وأن يؤسّس هذا الاتفاق منطقاً جديداً للاستراتيجية التركية القائمة على ربط ملف المياه بقضايا اقتصادية وسياسية أوسع، لكون إيران لديها روافد وأنهار منبعها تركيا وأفغانستان.

وعليه، يمكن القول إن هذه الاتفاقية تؤسّس لعهد جديد من العلاقات العراقية-التركية، بنهج مختلف لا يقتصر على تجاوز الجمود السياسي في قضية المياه، وإنما كنموذج جديد للتعاون قائم على دمج القضايا المتعددة، الاقتصادية والأمنية، في سياق استراتيجي مشترك، ويوثّق علاقة العراق بمحيطه الإقليمي أكثر من ذي قبل. وإن كانت الاتفاقية تحمل في طياتها تحقيق مصالح معينة للعراق نتيجة للتعاون الثنائي، إلاّ أنها في المقابل تؤسّس لتركيا دوراً جديداً ليس في العراق وحسب، وإنما وضعاً استراتيجياً فريداً في المنطقة ككل.

ووفقاً لهذه النتائج يمكن أن توصي هذه الورقة بمجموعة من الخيارات التي تسهم في مساعدة خبراء السياسات للتعامل مع ملف المياه:

- ضرورة اعتماد نهج تفاوضي شامل يربط ملف المياه بملفات أخرى ذات مصالح متبادلة (الطاقة، الأمن، التجارة) بما يضمن تحقيق توازن في النفوذ مع الجانب التركي.
- العمل على بناء تفاهمات موازية مع إيران وسوريا بخصوص إدارة الموارد المائية المشتركة، لمنع تشكّل تكتلات مائية إقليمية تؤثر سلباً على مصالح العراق.
- الاستثمار في مشاريع الخزن المائي والتحكم بالموارد السطحية والجوفية، لتقليل التأثر بالسياسات المائية للدول المتشاطئة.
- تكليف المؤسسات البحثية والدبلوماسية بمتابعة التحركات التركية في ملفات المياه الإقليمية، لتقدير مدى انعكاسها على الأمن المائي العراقي مستقبلاً.
- استثمار الاتفاق كمنطلق لشراكات اقتصادية في مجالات الزراعة والطاقة والنقل، بما يعزز موقع العراق كمحور للتكامل الإقليمي وليس مجرد طرف مستهلك.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org